

احترام العقد بين الحاكم والمحكوم

لا شك أن احترام العقد بين الحاكم والمحكوم مرهون بكفالة الحرية للمواطن بما لا يتعارض وحرية الآخرين . فالحرية المطلقة لا تعنى سوى القسوى التى تعمل على تفويض بناء المجتمع وتضليل أفراده . وأيضا فان سيادة القانون تجعل الفرد يحس بكرامته وأسانيته وأطمئناؤه الى التعبير عن نفسه بحرية دون خوف من بطش أو عقاب . ومن الواضح أن الأساس بالمساواة والعدالة

ونى المجتمعات ذات الحكومات الديكتاتورية التى لا تقيم للمحكوم وزنا ، يلجأ الناس أن عاجلا أو آجلا ، الى العنف ، وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير عما يشكون منه أو يفضيهم بوسائل أخرى . أما عندما تمارس الديمقراطية غلبت هناك أى سبب أو منوع للناس غير الراضين أو الساخطين لأن يستخدموا الرصاص وأن يسيلوا الدماء طالما أن نى وسعهم التعبير عن آرائهم بحرية . ولذلك يقول الفيلسوف الانجليزى فرانسيس بيكون فى إحدى رسائله ان الحياة الديمقراطية تكون نى العادة أكثر هدوءا وأقل تعرضا للعصيان والتمرد من الحياة التى تخضع للنبلاء المستبدين . فحرية الرأى مكنولة للجميع فى ظل احترام العقد بين الحاكم والمحكوم ، وهذا الاحترام شرط ضرورى لاستمرار العقد . والحرية هنا هى الحرية المسئولة التى تتحرك فى الحدود التى ترسمها المصلحة العليا للوطن .

يدفع المواطنين الى التفانى فى خدمة الأمة والتضحية فى سبيلها . وكما أن للعقد بين الحاكم والمحكوم جانبته الواقعى المادى ، فهو يعنى توفير العمل والعيش الكريم لكل مواطن كما أنه يدرجه على تحمل المسئولية والمشاركة فى الحكم ، وبذلك تذوب الحدود بين الحاكم والمحكوم ويتحول الوطن كله الى أسرة متحاببة تنهض على « قواعد العقل والوفاء والحب ، لا على أساس الحسد والقوة والخصام » على حد قول فيلسوفنا العظيم الفارابى .

وهذا العقد بين الحاكم والمحكوم يؤكد ضرورة الممارسة الديمقراطية التى تجنب الشعب الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد . وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضامفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى (١) مما ينخل الأمة كلها فى دوامة دموية رهيبه قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة . أما احترام العقد بين الحاكم والمحكوم فيمكن أن يجنب الأمة كل هذه المآسى لأنه يتكفل بالتقليل من السخط المشوائى الى ادنى درجة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تنطبق على الطبيعة ، ولا يعقل أبداً من ناحية المنطق والادراك السليم أن يكون الخالق قد استثنى أموراً من قوانينه الكونية . ولزيادة الأيضاج والتحليل كتب لوك في « الرسالة الثانية » له ، يقول :

« للطبيعة قانون طبيعي يحكمها ويحكم كل الناس في الوقت نفسه . وهذا القانون هو العقل الذي يمنح الإدراك للإنسانية كلها . إن توافر المسؤولية والصرية يتطلب ألا يؤدي الإنسان غيره سواء في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته . وملازم الناس كلهم من خلق الله مهم ملكه وهو وحده الذي يحدد مصيرهم . وما دنا جميعاً متساوين في القوى العقلية ونعيش في جو من المشاركة الطبيعية فلا يمكن أن نفترض وجود غوارق بيننا تسمح لنا بأن يحطم بعضها بعضاً » .

ويكلم الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو رأي جون لوك ، فيعلن في الصفحة الأولى من « العقد الاجتماعي » أن الإنسان يولد حراً ، ومع ذلك فهو مكبل في كل مكان . ويعتقد الكثيرون أنهم سادة للآخرين وهم في الحقيقة أكثر عبودية منهم . ولذلك ينادي روسو بإيجاد نظام اجتماعي يكفل الحق ، ويلتزم بالواجب لأن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن ينهض عليه العقد الحقيقي بين الحاكم والمحكوم . وبما أنه ليس في مقدور الناس خلق قوة جديدة ، وإنما تنظيم وتجميع وتوجيه القوى الموجودة بالفعل ، فليس أمامهم سوى الاتحاد والعمل في تفاهم ورفاق وحب .

ولكن هذا ليس بالأمر السهل . فالطبيعة البشرية بكل غرائزها وشمطحاتها وطاقاتها البيولوجية تخلق المشكلة تلو الأخرى في سبيل إيجاد شكل من أشكال الاتحاد يتكفل بالاشتراك مع باقي الأفراد في حماية شخص

وينادي الفيلسوف الألماني كانط في رسالته « نحو السلام الدائم » بأن الدستور المدني للدولة يجب أن يكون جمهورياً ، لأن الدستور الجمهوري هو وحده الذي يحقق المبادئ التي تقوم عليها فكرة العقد الأصلي بين الحاكم والمحكوم ، ويقوم عليها أيضاً كل تشريع قانوني للشعب . وفي مقدمة هذه المبادئ يأتي مبدأ حرية أعضاء الجماعة بوصفهم بشراً ، أي مبدأ حرية المواطنين ، ثم مبدأ خضوع المواطنين لتشريع واحد مشترك ، ثم مبدأ المساواة بين جميع المواطنين ، ولذلك فإن الدستور الجمهوري هو الأساس في كل أنواع الدساتير المدنية ، فهو التعبير عن التنبوع الصانعي لقيم الحق والواجب بما تحمله من تنظيم مهلى وواقعي لحياة الفرد داخل المجتمع .

ويؤكد الفيلسوف الإنجليزي جون لوك أن المجتمع السليم ينهض على أحلال نظرية الحقوق الطبيعية والواجبات الاجتماعية محل نظام الحكم الاستبدادي حيث تكون كل السلطة في يد شخص واحد على حين يحرم سائر الناس من ممارسة أية سلطة . ولذلك ينادي جون لوك بأن الناس يولدون مزودين ببعض الحقوق الأساسية ومن بينها حق الحرية والملكية ، وهم لا يتنازلون عن هذه الحقوق مقابل الحصول على عضوية المجتمع المدني . وهذا لسبب بسيط وهو أن هذه الحقوق الطبيعية وجدت قبل تشكيل الحكومات وإنشاء المجتمعات ، بل إن هذه الحكومات والمجتمعات يجب أن تكون تعبيراً عن هذه الحقوق .

ويؤمن جون لوك بأن الكون يقوم على قواعد منسقة وضمها الخالق العظيم لتنظيم شئون العالم . وهذه القواعد والقوانين تنطبق على الإنسان مثلها

لها كل الحقوق . هذا هو الالتزام الاخلاقي الذي يحمي سيادة القانون من أي تلاعب بالقانون في التفسير أو التطبيق أو تجاهل القانون اعنادا على سلطة أو نفوذ . لذلك دعا الرئيس السادات في خطابه في الاحتفال بالذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو :

« ان تقوم كل هيئة وكل نقابة وكل سلطة شرعية في البلاد بوضع ميثاق الشرف لعمل أعضائها وتعاملهم مع بعضهم وتعاملهم مع المجتمع . ميثاق شرف يلزم الحاكم والمحكوم على السواء . فأرجو أن يكون واضحا أن المجتمع الديمقراطي لا يقسم الشعب الى طبقتين : طبقة حاكمة وطبقة محكومة . بل ان جوهر الديمقراطية يكمن في أن كل مواطن هو حاكم ومحكوم في نفس الوقت . فالحاكم لا يصل الى موقعه الا بإرادة المحكوم وكبلا عنه وخاضعا لإرادته . والمحكوم عندما يقول «لا» للحاكم فانه يحكم مصيره بقراره وإرادته الحرة . ميثاق الشرف الاخلاقي الذي أنادى به اليوم كل هيئة وسلطة في البلاد هو ميثاق الشرف للحاكم والمحكوم معا » . □

د . نبيل راغب

وممتلكات كل فرد . ومع هذا يظل الانسان في حاجة ملحة الى مثل هذا الاتحاد اذا أراد أن يكون سيد نفسه وأن يبقى حرا كما كان يوم أن ولد . وللحقيقة والتاريخ فقد سبق فيلسوفنا الفارابي روجو في هذا المضمار عندما قدم نظريته المعروفة « بالمدينة الفاضلة » . وهو الاسم الذي أطلقه على المثل الأعلى للحكم . فهي المدينة التي ينال مواطنوها السعادة القصوى في الدنيا والآخرة . وأن هذه المدينة أشبه بالجسم الواحد لا يستقيم أمره الا بالتضامن والتعاون وتوزيع الاعمال على أساس الحقوق والواجبات . ويرى الفارابي ان الانسان لا يقدر على العيش ممزولا عن غيره . فهو محتاج الى أشياء كثيرة لا يستطيع القيام بها وحده . وانما لابد أن تساعد الجاعة . ولابد أن يرتبط بأعضائها بعلاقات وروابط توأما الحرية والمساواة والمحبة . ولن يتأتى هذا الا من خلال إيمان الانسان العميق بأن حقه الطبيعي في المجتمع يتبعه بالضرورة واجب عليه تجاه هذا المجتمع .

ومن هنا كانت دعوة الرئيس السادات الى ميثاق الشرف الاخلاقي ورفضه الدعوة الى أي قيد على الرأي أو الحركة أو التطور . فلا ديمقراطية بغير الرأي الآخر . ولا حكم بغير رقابة ولا حياة حزبية بغير معارضة